مجلة جامعة صبراتة العلمية
Sabratha University Scientific Journal

مجلة علمية نصف سنوية محكمة متخصصة في العلوم الإنسانية

تصدرها جامعة صبراتة بشكل الكتروني

إدراك العاملين بالمصارف التجارية بأهمية الصكوك الإسلامية في تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية

(دراسة ميدانية على العاملين بالفروع والنوافذ الإسلامية في المصارف التجارية العاملة بمدينة بنغازي)

Awareness of Libyan Commercial Banks Staff of the Importance of Islamic Cheque Book (Sukuk) in Financing Economic Development Projects

صالح أبـويكـر الجازوي
محاضر، كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي

عبدالسلام حسين البرعصي
محاضر مساعد، كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي

رقم الايداع القانوني بدار الكتب الوطنية:
2017-139

الترقيم الدولي:
ISSN (print) 2522 - 6460
ISSN (Online) 2707 - 6555

الموقع الألكتروني للمجلة:
https://jhs.sabu.edu.ly

المجلـــد 5
العدد 1 (2021)

مـجـلـــــة
جامعة صبراتة العلمية

إدراك العاملين بالمصارف التجارية بأهمية الصكوك الإسلامية في تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية

(دراسة ميدانية على العاملين بالفروع والنوافذ الإسلامية في المصارف التجارية العاملة بمدينة بنغازي)

Awareness of Libyan Commercial Banks Staff of the Importance of Islamic Cheque Book (Sukuk) in Financing Economic Development Projects

صالح أبـوبكـر الـجازوي
محاضر، كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي
saleh.belkheir@uob.edu.ly

عبدالسلام حسين البـرعصي
محاضر مساعد، كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي
abdulsalam.albarasi@uob.edu.ly

ملخص الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أهمية الدور الذي تلعبه الصكوك الإسلامية في توفير التمويل اللازم للمشروعات التنموية الضخمة وذلك من خلال استعراض أهم أبرز التجارب الدولية والإقليمية في مجال الصكوك الإسلامية التي نجحت من خلالها هذه الصيغة في توفير التمويل المطلوب للمشروعات المختلفة، كما هدفت الدراسة إلى التعرّف إدراك العاملين بالفروع والنوافذ الإسلامية في المصارف التجارية الليبية العاملة بمدينة بنغازي بأهمية الدور الذي تلعبه الصكوك الإسلامية في تمويل مشاريع التنمية وإعادة الإعمار، ولتحقيق هذا الهدف تمّ استخدام الاستبانة كوسيلة لتجميع البيانات الخاصّة باختبار فرضية الدراسة، حيث تمّ توزيع عدد (85) استمارة على الفئات الوظيفية المستهدفة بالفروع والنوافذ الإسلامية في المصارف التجارية الليبية، وبعد منح المشاركين فترة كافية للإجابة على اسئلة الاستبانة، تمّ استلام عدد (77) من الاستمارات الموزعة كلها صالحة للتحليل. وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها أنَّ الصكوك الإسلامية لعبت دوراً بارزاً في توفير التمويل للمشروعات التنموية الضخمة وذلك من خلال ما تتمتع به هذه الوسيلة من مرونة جعلتها تحتل مكانة رائدة بين وسائل التمويل المختلفة، كما توصلت الدراسة أيضاً إلى وجود إدراك لدى العاملين بالفروع والنوافذ الإسلامية في المصارف التجارية الليبية العاملة بمدينة بنغازي بأهمية الدور الذي تلعبه الصكوك الإسلامية في توفير التمويل للازم للمشروعات التنموية الضخمة، وبناءً على نتائج الدراسة يوصي الباحثان بضرورة الاستفادة من التجارب الناجحة للعديد من الدول في استخدام الصكوك الإسلامية كوسيلة تمويلية ساهمت في بشكل واضح وفعّال في توفير التمويل اللازم للمشروعات الكبرى.

Abstract:

This study aims to investigate the important role of Islamic Sukuk in financing big development projects through examining similar previous international and regional experiences for many projects. This review shows that these Sukuk dominates the provision of the necessary finance for many big projects. It also reveals the awareness of Bangazi Islamic Commercial Banks personnel about the major role of these cheques (Sukuk). The data of this study was collected through 77 questionnaires. The results revealed the important role of Islamic Banks in financing major development projects. The flexibility of this method makes it

a leading and promising financial technique. Moreover, the staff of Islamic Banks in Bengai were found aware about the major role of Islamic cheques (Sukuk) in financing development projects. It is therefore recommended to utilize similar successful experiences in other countries.

Key Words: Islamic cheques (Sukuk), Major projects, financing

1. المقدّمة:

تعتبر مشاريع إعادة الاعمار من المشاريع الكبرى التي تتطلب تظافر الجهود وحشد وتوحيد الإمكانيات وبذل الطاقات في سبيل إنجاحها، وعادةً ما تواجه عمليات إعادة الإعمار تحديات ومصاعب جمّة ولعلّ أهمّها يتمثّل في الكلفة المالية الباهظة التي تتطلبها مشاريع التنمية وإعادة الاعمار، ولهذا كان من الضروري البحث عن استراتيجيات تمويلية وابتكار أدوات مالية تعمل على تأمين الاحتياجات المالية اللازمة لمثل هذه المشاريع.

وقد تبوأت آليات التمويل الإسلامي مكانة رفيعة على المستويين الإقليمي والدولي، وذلك لما تتمتع به من مرونة في مواجهة الكثير من المشاكل الاقتصادية وإيجاد حلولٍ لها، وتعد الصكوك الإسلامية أحد أبرز ابتكارات الهندسة المالية الإسلامية، التي شهدت نمواً واسعاً خلال فترة زمنية قصيرة، وذلك لما تمتاز به من خصائص عديدة ميزتها عن بقية الأوراق المالية لما لها من أثر كبير في تنمية المجتمعات، وتوفير السيولة النقدية، وتطوير وظيفة رأس المال، وإنشاء المشاريع الكبرى، ومن أجل ذلك عكفت العديد من الدول على استخدام هذه الأداة من منطلق الربحية، والاستثمار الآمن (الغنايم والشاعر، 2016)، مما جعلها أهم الأدوات التمويلية التي ساهمت في توفير حلول تمويلية سواءً على مستوى الأفراد أو الشركات أو الحكومات، وذلك لدفع عجلة التنمية الاقتصادية من خلال توجيه الاستثمار المباشر في جميع المشاريع الاقتصادية وأهمّها مشاريع التنمية وإعادة الإعمار.

ومما لا شكّ أن عمليات التنمية وإعادة الإعمار بعد الكوارث والحروب تعد ضرورةً ملحّةً وركيزةً أساسيةً لرأب الصدع الاجتماعي وتحقيق الأمن والسلم داخل المجتمع، ولمّا كانت الموارد المالية ومدى توفرها بالقدر اللازم لاستكمال مشاريع التنمية وإعادة الإعمار، أحد أهم العوائق الرئيسية التي تقف حائلا أمام نجاح عمليات التنمية وإعادة الإعمار، جاءت وسيلة التمويل بالصكوك الإسلامية كونها أحد البدائل التمويلية التي أثبتت جدارتها على المستوى العالمي، حيث تقدر إحصائيات إصدارات الصكوك الإسلامية وفقاً للتقرير الصادر عن السوق المالية الإسلامية العالمية من عام 2001 وحتي عام 2018 بمبلغ 1.102 ترليون دولار (شوقي، 2019).

وتشير العديد من الدراسات إلى الدور الذي تؤديه الصكوك الإسلامية في تمويل عمليات التنمية وإعادة الإعمار، حيث أشارت دراسة العبادي وعربيات (2013) إلى أنَّ صكوك التمويل الإسلامي تعتبر أداة فعَّالة في تمويل المشاريع وسد عجز السيولة عند تمويل المشاريع الرأسمالية، كما تمكّن هذه الصيغة المواطنين من تصريف استثماراتهم بشكل آمن عندما تكون الصكوك تحت مضلة الحكومة والمصرف المركزي مما يعزز الثقة في عملية التمويل والاستثمار، كما يؤكد صالح (2008) على أنَّ الصكوك الإسلامية تعد وسيلة ناجعة لتمويل مشروعات البنية التحتية والمشروعات التنموية الكبرى، كذلك تشير دراسة عبدالحق وبني عامر (2014) إلى أنَّ إصدار الصكوك الإسلامية من شأنهِ أن يوفر التمويلات اللازمة لمشاريع التنمية وإعادة الإعمار ومعالجة قصور التمويل الحكومي بالإضافة إلى المساهمة في تحقيق تنمية اقتصادية حقيقية.

2. مشكلة الدراسة:

إنّ أشكال الدمار الذي تعرضت له مدينة بنغازي الذي يعد هو الأول من نوعه في تاريخ المدينة الحديث، يتطلب ضرورة البحث عن إجراءات استثنائية تتصف بالدقة والموضوعية لبعث الحيوية وروح الحياة للمدينة من جديد، إلا أنَّ هذه الأزمة التي تمر بها مدينة بنغازي تزامنت مع عديد من المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد الليبي حالياً، وفي مقدمتها تدهور أسعار النفط في الأسواق العالمية الذي يعتبر المصدر الرئيسي لدخل الدولة الليبية مما ترتب عليه تنامي في عجز الميزانية العامة للدولة الذي بلغ حوالي 21 مليار دينار خلال سنة 2016 فقط وليشكل بذلك عجزا تراكمياً قدره 57 مليار دينار (خلال الفترة من 2012 إلى 2016)، بالإضافة إلى ارتفاع الدين العام للدولة الليبية الذي بلغ أكثر من 46 مليار دينار وذلك بنهاية عام 2016، بالإضافة إلى ارتباط الدولة بديون أخرى ناتجة عن عدم وفائها بالتزاماتها على مدار سنوات عدّة، مما ساهم في عدم قدرة الدولة على توفير مبالغ مالية كافية لعلاج المشاكل التي تعاني منها المدينة وفي مقدمتها العجز عن توفير التمويل اللازم لمشاريع التنمية وإعادة الإعمار والتي تحتاج إلى مبالغ مالية ضخمة (المنطقة الحرة المريسة، بلا، ديوان المحاسبة، 2016)، الأمر الذي يُحتّم على متخذي القرارات ضرورة البحث عن وسائل تمويلية غير تقليدية تعمل على تأمين التمويل اللازم لحلحلة المشاكل التي تعاني منها المدينة، وتوفير التمويل للازم لتنفيذ مشاريع التنمية وإعادة الاعمار بالمدينة، كون مدى توفر التمويل اللازم لإتمام هذه المشاريع من عدمه يعد من أكبر التحديات التي تواجه المجلس البلدي للمدينة أو الحكومة على حدّ سواء.

وبعد صدور القانون رقم (1) لسنة 2013 بشأن منع التعامل بالفوائد أصبح التمويل الإسلامي خياراً استراتيجيا لا مناص منه، ونظراً لما تتمتع به الصكوك الإسلامية من مزايا جعلتها أحد أهم وأبرز الوسائل التمويلية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية التي ساهمت في توفير التمويل اللازم لتنفيذ المشروعات

التنموية الكبرى بصفة عامّة، ومشاريع البنية التحتيّة وإعادة الاعمار بصفةٍ خاصّة، وذلك لكون هذه الأداة تتميز بالتنوع والتجدد والتطور المستمر ما جعلها تحتل مكانةً رائدةً على ساحة التمويل الدولي.

وعلى الرغم من أهمية الصكوك الإسلامية ودورها البارز في تمويل مشروعات التنمية وإعادة الإعمار، وهو ما أكّدت عليه عديد الدراسات إلا أنّ هذه الأداة لم تحظَ بنصيب وافر من الدراسة والبحث في البيئة الليبية على الرغم من حاجة البيئة الليبية لوسائل تمويلية توفر حلولا تمويلية حقيقية تعوض العجز في الموازنة العامّة من جهة كما توفر تمويلا لإقامة المشاريع التنموية الضخمة لإعادة إعمار ثاني أكبر المدن في ليبيا ألا وهي مدينة بنغازي، ونظرا لما يشكلهُ موضوع الصكوك الإسلامية من أهمية حيث يعتبر أبرز وسائل التمويل الإسلامي فإن من الأهمية بمكان الوقوف على الإدراك المؤسسي الإسلامي في ليبيا لأهمية دور هذه الوسيلة التمويلية في توفير التمويل المطلوب لتنفيذ مشاريع التنمية وإعادة الإعمار.

وعليه فإن مشكلة الدراسة تتلخص في التعرّف على إدراك العاملين بالفروع والنوافذ الإسلامية بأهمية الدور الذي تلعبه الصكوك الإسلامية في تمويل عمليات التنمية وإعادة الإعمار، وعليه يمكن صياغة السؤال الرئيسي للدراسة على النحو التالي:

(هل يدرك العاملون بالمصارف التجارية في مدينة بنغازي أهمية الدور الصكوك الإسلامية في تمويل عمليات التنمية وإعادة الإعمار؟).

3. هدف الدراسة:

الهدف الرئيسي للدراسة هو تطوير أساليب التمويل المتاحة في البيئة الليبية بصفةً عامّة، و بمدينة بنغازي بصفة خاصّة، وذلك بتسليط الضوء نحو أداة الصكوك الإسلامية التي أثبتت نجاعتها في تمويل المشروعات التنموية الضخمة ليس على المستوى الإقليمي فقط وإنّما على المستوى الدولي، كما وتهدف الدراسة إلى استعراض أهم التجارب الإقليمية والدولية في مجال الاستفادة من الصكوك الإسلامية في تمويل مشاريع التنمية وإعادة الإعمار، وكذلك تهدف الدراسة إلى التعرّف على إدراك العاملين بالفروع والنوافذ الإسلامية بالمصارف التجارية في مدينة بنغازي لأهمية دور الصكوك الإسلامية في تمويل مشاريع التنمية وإعادة الإعمار.

4. فرضيات الدراسة:

لتحقيق الهدف الرئيسي للدراسة تم صياغة الفرضية الرئيسية التالية:

لا يوجد إدراك لدى العاملين في الفروع والنوافذ الإسلامية في المصارف التجارية الليبية بأهمية الدور الذي تؤديه الصكوك الإسلامية في تمويل عمليات التنمية وإعادة الإعمار بمدينة بنغازي.

5. أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من كونها تسلط الضوء على ادراك العاملين في الفروع والنوافذ الإسلامية للمصارف التجارية الليبية العاملة في مدينة بنغازي الذي يعتبر الأساس الأول قبل اتخاذ الإجراءات الأخرى في استخدام وسيلة التمويل من خلال الصكوك الإسلامية، وعليه فإنه قد يكون لنتائج هذه الدراسة دور في زيادة الاهتمام بتثقيف العاملين في مجال الصيرفة الإسلامية في البيئة الليبية بالدور الفعّال الذي تؤديه الصكوك الإسلامية في تمويل عمليات التنمية وإعادة الإعمار، وذلك تمهيداً لاستخدامها، والتعامل بها كأداة تمويلية في البيئة الليبية.

6. محددات الدراسة:

اقتصرت هذه الدراسة على خمسة مصارف فقط من أصل ثمانية عشر مصرفاً تجارياً عاملا في الدولة الليبية، وهذه المصارف هي: مصرف الجمهورية، ومصرف الوحدة، ومصرف التجاري الوطني ومصرف الصحاري ومصرف شمال إفريقيا، وقد تم الاقتصار على هذه المصارف وذلك لاشتراك هذه المصارف في تقديمها خدمات مصرفية الإسلامية متوافقة مع الشريعة الإسلامية، وكذلك فإن الفروع والوكالات التابعة لهذه المصارف تحوز على حصّة سوقية كبيرة حيث تشكل حوالي 80% من إجمالي فروع ووكالات المصارف التجارية العاملة في ليبيا.

اقتصرت عينة الدراسة على الفروع والنوافذ الإسلامية للمصارف التجارية الخمسة العاملة في نطاق مدينة بنغازي، باعتبارها ثاني أكبر مدينة في ليبيا، بالإضافة إلى أن الدراسة ذات علاقة أصيلة بهذه المدينة، حيث تحاول الدراسة لفت أنظار متخذي القرار في ليبيا بشكل عام ومدينة بنغازي على وجه الخصوص على أحد الوسائل التمويلية المهمة التي يمكن عن طريقها توفير التمويل اللازم لعمليات التنمية وإعادة الإعمار.

7. الإطار النظري للدراسة:

سيتم في الجزء التالي التعرض للصكوك الإسلامية من حيث تعريفها وأنواعها، كذلك توضيح أهميتها في الدفع بعجلة التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال عرض الدراسات السابقة التي أكدت أهمية دور هذه الأدوات (الصكوك الإسلامية) في تمويل المشاريع الاقتصادية الكبرى، ومشاريع البنية التحتية، كذلك سيتم التعرض لتجارب بعض الدول الرائدة في استخدام الصكوك الإسلامية لتمويل مشاريع التنمية.

1.7. تعريف الصكوك الإسلامية:

تعددت التعريفات التي تناولت مفهوم الصكوك الإسلامية حيث عُرفت بأنَّها "أدوات استثمارية ممثلة في وثائق ذات قيمة متساوية تمثل حصصاً شائعةً في رأس المال (أعيان، أو منافع، أو خدمات، أو مشروع) تصدر وفق صيغ التمويل الإسلامية مع الالتزام بالضوابط الشرعية" (العرابي وحمو، 2017، ص69).

كما يمكن تعريف الصكوك الإسلامية بأنَّها "صكوك تصدرها المؤسسات المالية الإسلامية باعتبارها مضارباً، وتمثل حصة شائعة في رأس مال مشروع معين أو شركات متعددة تشارك في الربح المتوقع والخسائر محتملة الاسترداد، أو باعتبارها وكيلاً يجعل مقابل أجر معين محدد مسبقاً وتتميز بآجال متفاوتة وبقدرة مختلفة على التداول" (محمد، 2012، ص74).

كما عرفتها هيأة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بأنَّها "وثائق متساوية القيمة تمثل حصصاً شائعةً في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات أو موجودات مشروع معين أو نشاط استثماري خاص، وذلك بعد تحصيل قيمة الصكوك وقفل باب الاكتتاب وبدء استخدامها فيما أصدرت من أجلهِ"(هيأة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، 2017، ص 467).

2.7. أنواع الصكوك الإسلامية:

1.2.7. صكوك الشركة: "وهي وثائق مشاركة تمثل مشروعات أو أنشطة تدار على أساس الشركة بتعيين أحد الشركاء أو غيرهم لإدارتها"(هيأة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، 2017، ص 470).

2.2.7. صكوك المضاربة: "وهي وثائق متساوية القيمة صادرة عن البنك أو الشركة بأسماء من يكتتبون فيها، مقابل دفع القيمة المحررة بها على أساس المشاركة في نتائج الأرباح المتحققة سنوياً، حسب الشروط الخاصة بكل إصدار على حدة" (شريف، 2017، ص 34).

"وتعتبر صكوك المضاربة من أهم الصيغ الاستثمارية في المصارف الإسلامية لأنها تقوم على التآلف الحقيقي بين من يملكون المال، وليس لديهم الإمكانية لتشغيلهِ وبين من يملكون الخبرة إلا أنهم لا يملكون المال ويمكن القول بأنَّ المضاربة هي نوع من أنواع المشاركة، لكن بين طرفين الأول يملك رأس المال والآخر العمل" (محمد، 2012، ص81).

3.2.7. صكوك الإجارة: وهي وثائق متساوية القيمة قابلة للتداول، تمثل ملكية أعيان مؤجرة أو منافعها، أو ملكية أعيان موصوفة في الذمة أو منافعها، أو ملكية أعمال معينة، أو موصوفة في الذمة (العبد اللطيف، 2012).

4.2.7. صكوك المرابحة: "وهي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لتمويل شراء سلعة المرابحة، وتصبح سلعة المرابحة مملوكة لحملة الصكوك" (هيأة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، 2017، ص 469).

5.2.7. صكوك السَّلم: يعرف هذا النوع من الصكوك بأنهُ "وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لتحصيل رأس مال السَّلم وتصبح سلعة السَّلم مملوكة لحملة الصكوك" (هيأة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، 2017، ص 469).

6.2.7. صكوك الاستصناع: "وهي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لاستخدام حصيلة الاكتتاب فيها في تصنيع السلعة، ويصبح المصنوع مملوكاً لحملة الصكوك" (هيأة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، 2017، ص 469).

7.2.7. صكوك المزارعة: "وهي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لاستخدام حصيلة الاكتتاب فيها في تمويل مشروع على أساس المزارعة، ويصبح لحملة الصكوك حصة في المحصول وفق ما حدده العقد" (هيأة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، 2017، ص 470).

8.2.7. صكوك المساقاة: "وهي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لاستخدام حصيلتها في سقي أشجار مثمرة والإنفاق عليها ورعايتها على أساس عقد المساقاة، ويصبح لحملة الصكوك حصة من الثمرة وفق ما حدده العقد" (هيأة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، 2017، ص 471).

9.2.7. صكوك المغارسة: "وهي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لاستخدام حصيلتها في غرس أشجار وفيما يتطلبه هذا الغرس من أعمال ونفقات على أساس عقد المغارسة، ويصبح لحملة الصكوك حصة في الأرض والغرس" (هيأة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، 2017، ص 471).

10.2.7. صكوك الإعمار: هي صكوك تقوم بإصدارها المؤسسات المالية لإنشاء مشاريع محددة ذات جدوى اقتصادية، وتكون مخصصة لإعمار مشاريع قابلة للتنفيذ، كإعمار أراضي الأوقاف، بناء المدارس والجامعات والمصانع والأسواق التجارية والمدن الصناعية وغير ذلك (شريف، 2017، ص 38).

3.7. خصائص الصكوك الإسلامية:

تتسم الصكوك الإسلامية بخصائص عدة هي كالتالي (هيأة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، 2017، ص 471):

أ- أنها وثيقة تصدر باسم مالكها أو حاملها، بفئات متساوية القيمة لإثبات حق مالكها فيما تمثله من حقوق والتزامات مالية.

ب- أنها تمثل حصة شائعة في ملكية موجودات مخصصة للاستثمار، أعياناً أو منافع أو خدمات أو خليطاً منها ومن الحقوق المعنوية والديون والنقود، ولا تمثل ديناً في ذمة مصدرها لحاملها.

ج- أنها تصدر على أساس عقد شرعي، بضوابط شرعية تنظم إصدارها وتداولها.

د- أن تداولها يخضع لشروط تداول ما تمثلهُ.

هـ- أنَّ مالكيها يشاركون في غنمها حسب الاتفاق المبين في نشرة الإصدار، ويتحملون غرمها بنسبة ما يملكه كل منهم من صكوك.

4.7. دور الصكوك الإسلامية في التنمية الاقتصادية وإعادة الإعمار:

يوفر التمويل من خلال الصكوك الإسلامية العديد من المزايا، حيث إن استخدام هذه الأدوات يساعد في حشد الأموال لتمويل المشاريع الكبرى مثل مشاريع البنية التحتية بما يتوافق مع الشريعة الإسلامية،

وأتضح ذلك من خلال العديد من الدراسات والتجارب التي بينت أهمية الدور الذي يؤديه التمويل من خلال الصكوك الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية وإعادة الإعمار، وسيتم في الجزء التالي التعرض لبعض الدراسات والتجارب الدولية التي بينت أهمية هذا الدور:

1.4.7. الدراسات التطبيقية التي بينت أهمية الصكوك الإسلامية كأداة لتمويل مشاريع التنمية:

تناولت العديد من الدراسات أهمية الدور الذي يؤديه التمويل من خلال الصكوك الإسلامية كأداة لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية، وكذلك دورها على مستوى الاقتصاد الكلي، فقد أكدت دراسة العبداللطيف (2012) أنَّ الصكوك الإسلامية لها أهمية كبرى في تلبية الحاجات التمويلية للحكومات والقطاع الخاص وتأتي كبديل عن الأدوات المالية الربوية، وفي السياق نفسه جاءت دراسة أخرى لتؤكد النتائج نفسها، حيث بينت دراسة ناصر وبن زيد (2014) أنَّهُ للصكوك الإسلامية دور كبير في تحقيق التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال قدرتها على تعبئة الموارد وتمويل المشاريع الاستثمارية، وخاصة مشاريع البنية التحتية.

وفي سياق متصل توصلت دراسة خير الدين ورفيق (2012) إلى أنَّ الصكوك الإسلامية وسيلة مفيدة لتمويل مشروعات البنية التحتية والمشروعات التنموية الكبرى، وكذلك مشروعات التنمية الاجتماعية ومكافحة الفقر، وأوصت هذه الدراسة بضرورة استمرار الحكومات في تشجيع الاعتماد على الصكوك الإسلامية في مجال استقطاب وتوظيف الموارد. كذلك خلصت دراسة العبادي وعربيات (2013) إلى أنَّ الصكوك الإسلامية أداة فاعلة في تمويل المشاريع وسد عجز السيولة المالية وأنَّها قادرة على تمكين المواطنين من الاستفادة من المشاريع الحكومية مما يزيد من دخل الفرد وأنَّها تساهم في دعم الناتج المحلي الإجمالي، وجاءت بعد ذلك دراسة عوجان (2015) لتؤكد النتائج السابقة، حيث توصلت هذه الدراسة إلى أنَّ إصدار الصكوك الإسلامية يساعد الحكومات على التخلص من عجز الموازنة المزمن، الذي يقف كحجرة عثرة تعرقل المسار التنموي لدول العالم بأسره، كما أكدت هذه الدراسة فاعلية الصكوك الإسلامية في تجميع السيولة، وبالتالي توفير التمويل اللازم للمؤسسات والحكومة.

كذلك أكدت دراسة عثماني ومناصرية (2017) النتائج التي جاءت في الدراسة السابقة، حيث توصلت إلى أنَّ خاصية تقاسم المخاطر التي تتمتع بها الصكوك الإسلامية تؤهلها لقيادة برامج تمويل البنية التحتية بكفاءة عالية، كما أنَّ الاعتماد عليها كأسلوب تمويلي للبنية التحتية من شأنهِ أن يعالج أوجه القصور في التمويلات الحكومية، ويدعم التنمية الاقتصادية. كذلك فقد أوردت دراسة أخرى أن الصكوك الإسلامية توفر تمويلاً مستقراً وحقيقيا للدولة من موارد موجودة فعلاً في الدورة الاقتصادية، مما يجعلها تؤدي دوراً بارزاً في إنعاش الاقتصاد والتقليل من آثار الفجوات التضخمية فيه، كما تعتبر الصكوك من أفضل الصيغ المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية وأداة فعَّالة لتمويل المشاريع الضخمة خاصةً تلك التي تعجز عن تمويلها جهة واحدة كمشاريع البنى التحتية (العرابي وحمو، 2017).

وفيما يتعلق بأهمية الصكوك الإسلامية في تنشيط الأسواق المالية، فقد أكدت دراسة يوسف (2014) أن إصدار الصكوك الإسلامية يؤثر في المؤشر العام للسوق المالي فكلَّما زاد حجم إصدار الصكوك الإسلامية في سوق مالي معين كلَّما أدى ذلك إلى ارتفاع المؤشر العام لذلك السوق. وقد توصلت دراسة أخرى أجريت على سوق رأس المال في ماليزيا إلى نتائج مشابهة، حيث بينت أنَّهُ للصكوك الإسلامية دور كبير في تفعيل سوق رأس المال الماليزي، إذ تساهم إصداراتها في دفع هذا المؤشر نحو الصعود (نزار، 2016). وفيما يتعلق بأهمية سوق رأس المال الإسلامي في ماليزيا فقد توصلت دراسة (علي، 2015) إلى أنَّ سوق رأس المال الإسلامي يعتبر من أهم الأسواق المدعمة للتنمية الاقتصادية في ماليزيا، وخاصةً بعد الأزمة المالية العالمية 2008، وأوصت الدراسة بضرورة استفادة الدول الإسلامية عامةً والدول العربية خاصةً بالاستفادة من التجربة الماليزية في مجال المالية الإسلامية.

ومن زاوية أخرى فقد تناولت العديد من الدراسات تحليل بعض التجارب الدولية في مجال التمويل باستخدام الصكوك الإسلامية، فقد خلصت دراسة صالح (2008) إلى أنَّ التجارب العملية برهنت على أنَّ اصدارات الصكوك تعتبر وسيلة مفيدة لتمويل مشروعات البنية التحتية والمشروعات التنموية الكبرى. هذا وقد تناولت دراستان أخريان تجربة دولة السودان في مجال التمويل باستخدام الصكوك الإسلامية، حيث هدفت الأولى إلى التعرف على فاعلية التمويل بالصكوك الحكومية للقطاعات الاقتصادية الكبرى وذلك من خلال إجراء دراسة تطبيقية على الصكوك الحكومية التي أصدرتها الحكومة السودانية في الفترة (2005-2010)، وتوصلت إلى أنَّ إصدارات الصكوك الإسلامية الحكومية (السيادية) تعتبر وسيلة مفيدة لتمويل مشروعات البنية التحتية والمشروعات التنموية الكبرى (يونس، 2014)، وجاءت الدراسة الثانية التي أجراها بريكة ومرابطي (2017) لتؤكد ما توصلت إليه الأولى حيث خلصت هذه الدراسة إلى أنَّ التمويل بالصكوك ساهم في تغطية العديد من احتياجات الموارد المالية في دولة السودان من عجز الموازنة وتمويل مشاريع البنى التحتية وتنشيط سوق الخرطوم للأوراق المالية.

ومن جهة أخرى تناولت بعض الدراسات أطر مقترحة لتمويل بعض المشروعات التنموية باستخدام صيغ معينة من التمويل بالصكوك فقد بحثت دراسة عبد الحق وبني عامر (2014) عن الصيغة التمويلية الإسلامية الأنسب لتمويل توسيع مطار 8 مايو بولاية سطيف في الجزائر، وتوصلت الدراسة إلى أنَّ صكوك المشاركة المتناقصة (المنتهية بالتمليك) هي الأنسب لتمويل توسيع المطار بحيث تتناقص ملكية حملة الصكوك للمطار من خلال الإطفاء الدوري للصكوك، وبالتالي تتزايد ملكية الحكومة للمطار إلى أن تؤول كل الملكية إليها. وقد هدفت دراسة أبو عمرة (2016) إلى التعرف على مدى مساهمة صكوك الاستصناع في توفير الموارد التمويلية لمعالجة الفجوة المالية في القطاع الصناعي بقطاع غزة في فلسطين، كما هدفت أيضاً إلى التعرف على دور صكوك الاستصناع في تحقيق التنمية في القطاع الصناعي بالقطاع، وتوصلت الدراسة إلى أنَّ إصدار صكوك الاستصناع يوفر موارد تمويلية تساعد من خلالها على العجز الموجود في

القطاع الصناعي في قطاع غزة، كما توصلت الدراسة إلى أن تطبيق صكوك الاستصناع وتوفيرها للموارد التمويلية يؤكد وجود تنمية حقيقية في القطاع الصناعي قائمة على التمويل الذاتي. وفي دراسة أخرى أجريت في البيئة الفلسطينية هدفت إلى دراسة العلاقة بين دور صكوك الإجارة في تمويل مؤسسات التعليم العالي والعجز المالي لدى مؤسسات التعليم العالي، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة قوية ذات دلالة احصائية بين دور صكوك الإجارة وزيادة العجز في مؤسسات التعليم العالي، بمعنى أن زيادة العجز لدى مؤسسات التعليم العالي يؤدي إلى زيادة دور صكوك الإجارة (عيد، 2014).

2.4.7. بعض التجارب الدولية الرائدة في استخدام الصكوك الإسلامية في تمويل مشاريع التنمية:

حقق التمويل من خلال الصكوك الإسلامية طفرة كبيرة جداً خلال الفترة من عام 2001 إلى وقتنا الحاضر، حيث بلغ حجم الصكوك الإسلامية المصدرة في عام 2004 حوالي 8 مليار دولار، وبلغ 12 مليار دولار في العام التالي، وتواصل ارتفاع حجم الصكوك المصدرة سنوياً إلى أن وصل 138 مليار دولار عام 2012، لينخفض في الأعوام التالية لهذا العام ليبلغ 74.8 مليار دولار في العام 2016 (Islamic Financial Services Industry، 2017).

ويلاحظ الارتفاع الكبير لإصدارات الصكوك الإسلامية خلال السنوات الماضية مما يشير إلى نجاحها وازدياد الاعتماد عليها كمصدر تمويل بديل عن المصادر التقليدية، وقد ساهم في هذا النمو السريع لإصدارات الصكوك الإسلامية تبني بعض الدول الإسلامية لنظام الصيرفة الإسلامية بالكامل كدولة السودان، وإيران، كذلك فإن دولاً أخرى زادت من اعتمادها على الصكوك الإسلامية لتمويل مشروعاتها التنموية الكبرى مثل ماليزيا والإمارات والسعودية والكويت.

هذا وتعتبر تجربة الدولة الماليزية، التجربة الأكثر ريادةً في مجال التمويل من خلال الصكوك الإسلامية، حيث بلغت نسبة الصكوك المصدرة في ماليزيا إلى الإصدار العالمي من الصكوك 65% تقريباً وذلك خلال الفترة من 2010 إلى 2016، وقد حققت إصدارات الصكوك الإسلامية أعلى قيمة لها في عام 2012 حيث بلغت 97.1 مليار دولار أمريكي، ويرجع ذلك إلى تركيز الدولة الماليزية بشكل كبير على تمويل مشاريع البنية التحتية وقد استثمرت تلك الأموال في تمويل العديد من كبرى مشاريع التنمية الاقتصادية نذكر منها على سبيل المثال: مطار كولالمبور، وماجو السريع، وسيناي السريع، وذلك في إطار برنامج التحول الاقتصادي الذي يهدف إلى تحويل ماليزيا إلى دولة من الدول ذات الدخل المرتفع بحلول عام 2020 (العرابي وحمو، 2017). وفيما يتعلق بدور التمويل بالصكوك الإسلامية في الدفع بعجلة التنمية على مستوى كل قطاع من قطاعات الاقتصاد الماليزي فقد بلغ حصة كل قطاع من القطاعات التالية عن الفترة من 1996 إلى 2014 كالتالي: فقد كانت حصة قطاع الطاقة من التمويل بالصكوك الإسلامية 30.08 مليار دولار، ذلك لأن مشاريع الكهرباء تعتبر الركيزة الأساسية لقيام المشاريع الصناعية، في حين أنَّ نصيب المؤسسات الحكومية من التمويل من خلال الصكوك الإسلامية بلغ 287.02 مليار دولار، أمَّا

قطاع الاتصالات فقد كانت حصتهُ من التمويل بالصكوك الإسلامية 9.43 مليار دولار، كما بلغ نصيب قطاع المواصلات من التمويل بالصكوك 28.06 مليار دولار (CIMB Islamic،2015).

هذا وتقوم الإمارات بدور قيادي في مجال الصناعة المالية الإسلامية، حيث تحتل المرتبة الثانية عالمياً بعد ماليزيا وذلك من حيث حجم إصداراتها للصكوك الإسلامية، حيث تركز هذا الحجم الكبير من الإصدارات بالدرجة الأولى في قطاعي الخدمات المالية والتطوير العقاري (ناصر وبن زيد، 2014) (السيد عيد، 2016).

هذا واحتلت الإمارات المرتبة الأولى عالمياً من حيث قيمة إصدارات الصكوك الحكومية (السيادية) وذلك في عام 2014 (عبدالعظيم، 2014). حيث يشير التوسع في إصدارات الصكوك السيادية إلى الدور الكبير الذي تؤديه الصكوك الإسلامية في تمويل عمليات التنمية الاقتصادية في دولة الإمارات. وفي هذا الصدد نشير إلى أحد أحدث إصدارات الصكوك السيادية في دولة الإمارات الذي كان خلال شهر مارس من العام 2018، الذي هدف لتمويل مشاريع البنية التحتية في إمارة الشارقة ودعم الموازنة العامة، وتقليل كلفة الاقتراض وخدمة الدين، من خلال سداد بعض القروض والتمويلات المصرفية التي تم الحصول عليها قبل فترة بكلفة مرتفعة نسبياً، حيث بلغت قيمة الصكوك المصدرة 750 مليون دولار (عبدالنبي، 2018).

كذلك تعتبر التجربة السودانية في مجال التمويل بالصكوك الإسلامية إحدى التجارب الرائدة في هذا المجال وما يميز هذه التجربة عن غيرها أنَّ السودان تبنت نظام الصيرفة الإسلامية بنسبة 100% وألغت كافة المعاملات الربوية التقليدية، وتبعاً لذلك قامت الحكومة السودانية في عام 1995 بإصدار قانون خاص بإصدار وتداول الصكوك الإسلامية، ومنذ ذلك الوقت تنوعت إصدارات الصكوك الإسلامية التي استخدمتها الحكومة السودانية في تمويل عملية التنمية الاقتصادية منها: شهادة مشاركة المصرف المركزي (شمم)، وشهادة المشاركة الحكومية (شهامة)، وصكوك الاستثمار الحكومية (صرح)، وشهادات إجارة مصرف السودان المركزي (شهاب)، وشهادات أصول مصفاة الخرطوم (شهامة)، وشهادات إجارة أصول الشركة السودانية لنقل الكهرباء (نور) (بريكة ومرابطي، 2017).

وقد كان للتمويل من خلال الصكوك الإسلامية الدور الكبير في دعم مشاريع البنية التحتية في السودان منها على سبيل المثال ما تم انجازه في مجال الصحة، حيث تم تمويل إنشاء العديد من المراكز الصحية المتخصصة، ومراكز غسيل الكلى، أمَّا في مجال التعليم فقد تم تمويل إنشاء معامل تقنية متطورة للكليات التقنية، أمَّا في مجال المياه فقد تم حفر وتركيب مئات الآبار وبناء السدود التي ساعدت في حل مشكلة نقص المياه في بعض الولايات، أمَّا في مجال المواصلات فقد تم دعم إنشاء السكك الحديدة والنقل النهري، وتشييد طريق كترانج – الجنيد (عبدالله، 2013 نقلاً عن بريكة ومرابطي، 2017).

8. الجانب الميداني للدراسة:

1.8 أداة تجميع البيانات:

تم تجميع البيانات الخاصة بالدراسة من خلال استمارة الاستبانة، حيث تم إعداد استمارة استبانة خاصة لهذه الدراسة، وتنقسم الاستمارة المعدة إلى قسمين رئيسيين: حيث تناول القسم الأول مجموعة من المعلومات العامة الخاصة بالمشاركين في الدراسة، أمَّا القسم الثاني فقد تناول مجموعة من الأسئلة المتعلقة بقياس مدى إدراك المشاركين بأهمية دور الصكوك الإسلامية في عمليات التنمية الاقتصادية وإعادة الإعمار، ويتكون هذا القسم من 12 سؤالاً حيث يقيس كل سؤال إدراك المشاركين لأهمية دور الصكوك الإسلامية في عنصر من عناصر التنمية الاقتصادية وإعادة الإعمار، ولشد انتباه المشاركين عند الإجابة على أسئلة الاستبانة تم صياغة عدد 7 أسئلة بصياغة إيجابية، و5 أسئلة بصياغة سلبية، حيث إنَّ صياغة الأسئلة بهذه الطريقة تقلل من احتمال إجابة المشاركين عن الأسئلة بطريقة تلقائية، وعند تحليل البيانات تم إعادة صياغة الأسئلة السلبية في صورة إيجابية مع تعديل وزن المقياس.

2.8. مجتمع وعينة الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في مدراء الفروع الإسلامية للمصارف التجارية، ومساعديهم، وكذلك ورؤساء وموظفي أقسام التمويل، ورؤساء وموظفي أقسام المحاسبة، والمدققين الشرعيين، وذلك في المصارف التجارية الليبية التي تقدّم منتجات تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، وقد تّمّ الاقتصار على 6 مصارف تجارية وهي: مصرف الجمهورية، ومصرف الوحدة، ومصرف التجاري الوطني، ومصرف الصحاري، ومصرف شمال إفريقيا، وقد تم تصنيف مجتمع الدراسة إلى طبقات حسب المصرف، وتم أخذ عينة من كل طبقة تتناسب مع حجم مفرداتها، حيث تم توزيع عدد (85) استمارة استبانة على الفئات الوظيفية المستهدفة بالمصارف التجارية، وبعد منح المستجيبين فترة كافية للرد تم تجميع عدد (81) استمارة استبانة، منها (4) استبانات غير صالحة للتحليل، وبالتالي فإن عدد الاستبانات الصالحة للتحليل بلغ (77) استبانة، وعليه فإن نسبة الردود تقارب (91%) وهي تعتبر نسبة جيدة جداً.

3.8. تحليل البيانات:

سيتم في الجزء التالي تحليل البيانات المجمعة بواسطة الاستبانة، وسيتم التحليل باستخدام كلٍّ من أساليب الاحصاء الوصفي والاستنتاجي:

1.3.8 اختبار ثبات وصدق الاستبانة:

لقياس ثبات أسئلة الاستبانة تم الاعتماد على معامل ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha، حيث بلغت قيمة هذا المعامل (59.6%)، وهي نسبة مقبولة تشير إلى إمكانية ثبات نتائج المقياس عند إعادة القياس في نفس الظروف، وبأخذ الجذر التربيعي لمعامل الثبات نتحصل على معامل الصدق الذي يشير إلى مدي

نجاح المقياس في قياس المفهوم المطلوب، وبلغت قيمة هذا المعامل (77.2%)، الأمر الذي يشير إلى امكانية الاعتماد على المقياس في قياس المفهوم الذي نريده.

2.3.8 التحليل الوصفي للبيانات:

أولاً: تصنيف المشاركين حسب المصرف التجاري الذي يعملون به:

يبين الجدول رقم (1) أن النسبة الأكبر من المشاركين في الدراسة هم من مصرف الجمهورية، حيث بلغت (37.7%)، ويرجع السبب في ذلك لكون هذا المصرف رائد العمل المصرفي الإسلامي في ليبيا، كما ويعد أكبر المصارف التجارية العاملة في ليبيا، حيث يمتلك ما يقدر بحوالي 31% من إجمالي الفروع والوكالات العاملة في ليبيا (إدارة الرقابة على المصارف والنقد، 2012)، يليه مصرف الوحدة بنسبة (31.2%) وهي نسبة أقل من نسبة المشاركين من مصرف الجمهورية، وذلك لأن الفروع والوكالات التابعة لذه المصرف تشكل حوالي 16% من إجمالي الفروع والوكالات العاملة في ليبيا، وبمعنى آخر تم تحديد حجم العينة المطلوبة من كل مصرف بناءً على حجمه مقاساً بنسبة الفروع والوكالات التابعة له إلى إجمالي عدد الفروع والوكالات التابعة للمصارف التجارية العاملة في ليبيا.

جدول رقم (1) توزيع المشاركين حسب المصارف التي يعملون بها

م	اسم المصرف التجاري	العدد	النسبة
1	مصرف الجمهورية	29	%37.7
2	مصرف الوحدة	24	%31.2
3	المصرف التجاري الوطني	10	%13
4	مصرف الصحاري	9	%11.7
5	مصرف شمال إفريقيا	5	%6.5
الإجمالي		77	%100

ثانياً: تصنيف المشاركين حسب المؤهل العملي:

يلاحظ من الجدول رقم (2) أنَّ ما نسبتهُ (15.6%) من المشاركين هم من حملة الشهادات العليا الماجستير، وأنَّ ما نسبتهُ (63.6%) هم من حملة شهادة البكالوريوس في المحاسبة، في حين لا تتجاوز نسبة حملة الدبلوم المتوسط (13%)، مما يعني أنَّ أغلب المشاركين في الدراسة لديهم من التأهيل العلمي والقدر المعرفي ما يمكنهم من فهم أسئلة الاستبانة ومن ثم الإجابة عليها بدقة، وذلك يزيد من مستوى الثقة في المعلومات المتحصل عليها من المشاركين في الدراسة.

جدول رقم (2) توزيع المشاركين حسب المؤهل العلمي

م	المؤهل	العدد	النسبة	النسبة المئوية التراكمية
1	ماجستير	12	%15.6	%15.6
2	بكالوريوس	49	%63.6	%79.2
3	دبلوم عالي	10	%13	%92.2
4	دبلوم متوسط	6	%7.8	%100
الاجمالي		77	%100	

ثالثاً: تصنيف المشاركين حسب التخصص العلمي:

يبين الجدول رقم (3) أن ما نسبته 66.2% من المشاركين في الدراسة متخصصين بمجال المحاسبة، في حين أنَّ نسبة المشاركين من غير المتخصصين في العلوم الإدارية والمالية والمصرفية لا تتجاوز (3.9%).

جدول رقم (3) توزيع المشاركين حسب التخصص العلمي

م	التخصص العلمي	العدد	النسبة
1	تمويل ومصارف	7	%9.1
2	محاسبة	51	%66.2
3	اقتصاد	4	%5.2
4	إدارة أعمال	12	%15.6
5	تخصصات أخرى	3	%3.9
الإجمالي		77	%100

رابعاً: تصنيف المشاركين حسب سنوات الخبرة العملية في المجال المصرفي:

يلاحظ من الجدول رقم (4) أنَّ ما نسبتهُ (20.8%) من المشاركين في الدراسة لديهم سنوات خبرة طويلة في المجال المصرفي (من 15 سنة فأكثر)، كما أنَّ نسبة المشاركين الذين لديهم سنوات خبرة أقل من (5) سنوات لا تتجاوز (36.4%)، وهذا مؤشر إيجابي على أنَّ المشاركين في الدراسة يتمتعون بقدر كافي من الخبرة العملية في مجال العمل المصرفي لفهم أسئلة الاستبانة والإجابة عليها بدقة.

جدول رقم (4) توزيع المشاركين حسب سنوات الخبرة

م	سنوات الخبرة	العدد	النسبة	النسبة المئوية التراكمية
1	20 سنة فأكثر	8	%10.4	%10.4
2	من 15 – أقل من 20 سنة	8	%10.4	%20.8
3	من 10 – أقل من 15 سنة	10	%13	%33.8
4	من 5 – أقل من 10 سنوات	23	%29.9	%63.6
5	أقل من 5 سنوات	28	%36.4	%100
الإجمالي		77	%100	

خامساً: تحليل إجابات المشاركين حول إدراكهم لأهمية دور التمويل باستخدام الصكوك الإسلامية في عمليات التنمية الاقتصادية وإعادة الاعمار:

في هذا الجزء تم تحليل ردود المشاركين حول دور الصكوك الإسلامية في عمليات التنمية وإعادة الإعمار لمعرفة مدى إدراكهم لهذا الدور. ومن خلال ردود المشاركين يتضح من الجدول رقم (5) أنَّ متوسط نسبة المشاركين الذين يدركون (موافق + موافق بشدة) أهمية الدور الذي تلعبهُ الصكوك الإسلامية في تمويل مشاريع التنمية وإعادة الإعمار بلغ (64%)، بمتوسط عام لإجابات المشاركين (3.49)، وانحراف معياري (0.405)، ويلاحظ أنَّ المتوسط العام أكبر من المتوسط النظري المعتمد في هذه الدراسة وهو (3)، مما يشير إلى أنَّ المشاركين في الدراسة لديهم قدر جيد من الإدراك بأهمية دور الصكوك الإسلامية

في تمويل مشاريع التنمية وإعادة الإعمار، وبالرغم من أنَّ أغلب المشاركين في الدراسة لديهم قدر معرفي بأهمية الدور الذي تؤديه الصكوك الإسلامية في تمويل مشاريع التنمية وإعادة الإعمار بشكل عام، إلا أنَّ هناك تفاوتاً في درجة إدراكهم لهذا الدور، حيث بلغت نسبة المشاركين المدركين (موافق + موفق بشدة) لدور الصكوك الإسلامية في جذب فئات جديدة من المستثمرين للمشاركة في تمويل مشاريع التنمية وإعادة الإعمار (88.3%)، ثم جاء في المرتبة الثانية من حيث الأهمية الدور الذي تؤديه الصكوك الإسلامية في عمليات التنمية وإعادة الإعمار باعتبارها من أفضل الوسائل في هذا الصدد، حيث بلغت نسبة المشاركين المدركين لهذا الدور (83.1%)، وجاء في نفس المرتبة وبنفس النسبة إدراك العاملين للدور الذي تؤديه الصكوك الإسلامية في ترسيخ العلاقة بين المؤسسات المصدرة من جهة وحملة الصكوك (المستثمرين) من جهة أخرى، مما يعزز الثقة في المشاريع الممولة من خلالها، وجاء في المرتبة الأخيرة دور الصكوك الإسلامية في تقديم أسلوب جيد لإدارة السيولة، حيث بلغت نسبة المدركين لهذا الدور (36.3%)، بمتوسط حسابي (2.66).

جدول (5) تحليل إجابات المشاركين حول إدراكهم لأهمية التمويل باستخدام الصكوك الإسلامية في عمليات التنمية الاقتصادية وإعادة الاعمار

م	العبارة	(موافق بشدة + موافق)		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
		التكرار	%		
1	تعمل الصكوك الإسلامية على جذب فئات جديدة من المستثمرين مما يفتح المجال أمام شريحة واسعة للمشاركة في تمويل مشاريع التنمية وإعادة الإعمار.	68	%88.3	4.08	0.556
2	يعتبر التمويل بالصكوك من أفضل الوسائل لتمويل مشاريع التنمية وإعادة الإعمار والتي قد تعجز جهة واحدة عن تمويلها.	64	%83.1	4.13	0.833
3	تعمل الصكوك الإسلامية على ترسيخ العلاقة ما بين المؤسسات المصدرة من جهة وحملة الصكوك (المستثمرين) من جهة أخرى مما يعزز الثقة في المشاريع الممولة من خلالها.	64	%83.1	4.00	0.707
4	تنوع وتعدد صيغ التمويل بالصكوك الإسلامية من شأنه أن يوفر حلولاً متنوعة لتمويل مشاريع التنمية وإعادة الإعمار.	62	% 80.5	4.01	0.678
5	تساعد عمليات التصكيك في تقليل درجة سيطرة المؤسسات المالية كمزود وحيد للتمويل مما يوفر بدائل تمويلية عديدة لتمويل عمليات التنمية وإعادة الإعمار.	62	%80.5	3.96	0.751
6	يحتوي التمويل بالصكوك الإسلامية على صيغ مختلفة بآجال مختلفة، مما يساعد في المواءمة بين مصادر الأموال واستخداماتها بما يسهم في تقليل مخاطر عدم التماثل بين آجال الموارد واستخدامها.	59	%76.6	3.79	0.833
7	التمويل من خلال الصكوك الإسلامية يساعد على وجود استقلالية مالية والابتعاد عن التبعية الدولية في تمويل مشاريع التنمية وإعادة الإعمار.	57	%74.0	3.90	0.788
8	يمكن للحكومة الاعتماد على إصدار الصكوك كأداة لتمويل عجز الموازنة العامّة بدلا من سندات الخزانة والدين العام.	35	%45.5	2.81	1.203
9	يمكن الاعتماد على الصكوك الإسلامية في حشد الموارد المالية اللازمة لتمويل مشاريع التنمية وإعادة الإعمار بآجال زمنية مختلفة.	33	%42.8	2.79	1.139
10	يمكن الاعتماد الصكوك الإسلامية في جذب واستقطاب الاستثمارات الخارجية، بمعنى أنها قادرة على توفير موارد مالية من خارج الدولة.	30	%38.9	2.86	1.121

11	يساهم التمويل بالصكوك الإسلامية في توسيع الائتمان وزيادة السيولة النقدية لدى المؤسسات المالية مما يدعم المشاريع التنموية الكبرى.	28	%36.3	2.90	1.199
12	يقدّم التمويل بالصكوك الإسلامية أسلوباً جيداً لإدارة السيولة، حيث إن المؤسسات المصدرة لا تستطيع أن تدير سيولتها عن طريق إصدار هذه الصكوك.	28	%36.3	2.66	1.199
	الفقرات مجتمعة		**%64**	**3.49**	**0.41**

3.3.8 التحليل الاستنتاجي للبيانات، واختبار فرضية الدراسة:

يهدف هذا الجانب إلى اختبار فرضية الدراسة، وقد قام الباحث بالاعتماد على اختبار Wilcoxon Signed Rank، ذلك أنَّ البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي، وقد تم تحديد اعتدالية توزيع البيانات من خلال اختبار Kolomgrov - Semirnov حيث إنَّ القيمة المشاهدة للاختبار تساوي (Sig-Value=0.002) وهي أقل من مستوى المعنوية (α=0.05)، مما يعني رفض الفرضية العدمية التي تشير إلى أنَّ البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، ولاختبار فرضيات الدراسة تم صياغة فرض العدم (H_0) بحيث يشير إلى أنَّ وسيط المجتمع أقل من أو يساوي الوسيط النظري المعتمد في الدراسة وهو (3) ويعبر عنه إحصائياً على النحو التالي:

$$H_0: \mu \leq 3$$

في حين يشير الفرض البديل (H_1) إلى أنَّ وسيط المجتمع أكبر من الوسيط النظري المعتمد في هذه الدراسة وهو (3) ويعبر عنه إحصائياً على النحو التالي:

$$H_1: \mu > 3$$

وسوف يتم استعراض فرضية الدراسة ونتيجة اختبارها في الجزء التالي:

4.3.8 فرضية الدراسة:

"لا يوجد إدراك لدى العاملين في الفروع والنوافذ الإسلامية في المصارف التجارية العاملة في مدينة بنغازي بأهمية الدور الذي تلعبه الصكوك الإسلامية في تمويل عمليات التنمية وإعادة الإعمار" وقد تم صياغة هذه الفرضية في صورة فرضية صفرية وأخرى بديلة، وذلك على النحو التالي:

1 – الفرضية الصفرية (H_0): "لا يوجد إدراك لدى العاملين في الفروع والنوافذ الإسلامية في المصارف التجارية العاملة في مدينة بنغازي بأهمية الدور الذي تؤديه الصكوك الإسلامية في تمويل عمليات التنمية وإعادة الإعمار".

2 – الفرضية البديلة (H_1): "يوجد إدراك لدى العاملين في الفروع والنوافذ الإسلامية في المصارف التجارية العاملة في مدينة بنغازي بأهمية الدور الذي تؤديه الصكوك الإسلامية في تمويل عمليات التنمية وإعادة الإعمار".

وبعد إجراء اختبار Wilcoxon Signed Rank يتضح أن القيمة المشاهدة للفرضية (Sig-Value=0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية (α=0.05) وعليه يتم رفض الفرضية الصفرية التي تنص على أنَّهُ "لا يوجد إدراك لدى العاملين في مجال الصيرفة الإسلامية في المصارف التجارية العاملة في مدينة بنغازي بأهمية

الدور الذي تؤديه الصكوك الإسلامية في تمويل عمليات التنمية وإعادة الإعمار" لصالح الفرضية البديلة، أي أنَّهُ "يوجد إدراك لدى العاملين في الفروع والنوافذ الإسلامية في المصارف التجارية العاملة في مدينة بنغازي بأهمية الدور الذي تؤديه الصكوك الإسلامية في تمويل عمليات التنمية وإعادة الإعمار".

9. نتائج وتوصيات الدراسة:

1.9 نتائج الدراسة:

توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج النظرية والعملية، التي يمكن إيجازها فيما يلي:

1.1.9. النتائج النظرية للدراسة:

(1) أنَّ التجارب الدولية في مجال إصدار الصكوك الإسلامية أثبتت بما لا يدع مجالاً للشك أن الصكوك الإسلامية لها دور كبير في تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية، خاصةً مشاريع البنى التحتية.

(2) أنَّ عمليات إصدار الصكوك الإسلامية تعمل على تنشيط سوق الأوراق المالية، من خلال دفع مؤشر السوق نحو الصعود.

(3) أنَّ إصدار الصكوك الإسلامية (السيادية) يساعد الحكومات على التخلص من عجز الموازنة.

(4) أنَّ عمليات إصدار الصكوك الإسلامية لم تقتصر على الدول العربية والإسلامية فقط، وإنما انتشرت بشكل كبير في مختلف دول العالم.

(5) أنَّ استخدام الصكوك الإسلامية كأداة للتمويل في البيئة الليبية أصبح ضرورة ملحة خاصةً بعد إصدار قانون رقم (1) لسنة 2013 المتعلق بمنع المعاملات الربوية.

2.1.9. النتائج العملية للدراسة:

بعد تحليل البيانات تم التوصل إلى نتيجة رئيسية مفادها أنَّهُ يوجد إدراك لدى العاملين بالفروع والنوافذ الإسلامية في المصارف التجارية العاملة في مدينة بنغازي بأهمية دور التمويل من خلال الصكوك الإسلامية في عمليات التنمية الاقتصادية وإعادة الإعمار.

وتم الوصول إلى هذه النتيجة الرئيسية من خلال النتائج الفرعية التالية:

(1) يوجد إدراك لدى العاملين بالفروع والنوافذ الإسلامية في المصارف التجارية العاملة في مدينة بنغازي بأن التمويل بالصكوك الإسلامية يعتبر من أفضل الوسائل لتمويل مشاريع التنمية وإعادة الإعمار.

(2) يوجد إدراك لدى العاملين بالفروع والنوافذ الإسلامية في المصارف التجارية العاملة في مدينة بنغازي بأن الصكوك الإسلامية تعمل على جذب فئات جديدة من المستثمرين مما يفتح المجال أمام شريحة واسعة للمشاركة في تمويل مشاريع التنمية وإعادة الإعمار.

(3) يوجد إدراك لدى العاملين بالفروع والنوافذ الإسلامية في المصارف التجارية العاملة في مدينة بنغازي بأن هناك صيغ متعددة ومتنوعة من التمويل بالصكوك الإسلامية، وأن ذلك من شأنه أن يوفر حلولاً متنوعة لتمويل مشاريع التنمية وإعادة الإعمار.

(4) يوجد إدراك لدى العاملين بالفروع والنوافذ الإسلامية في المصارف التجارية العاملة في مدينة بنغازي بأن التمويل من خلال الصكوك الإسلامية يعمل على ترسيخ العلاقة ما بين المؤسسات المصدرة من جهة وحملة الصكوك (المستثمرين) من جهة أخرى مما يعزز الثقة في المشاريع الممولة من خلالها.

(5) يوجد إدراك لدى العاملين بالفروع والنوافذ الإسلامية في المصارف التجارية العاملة في مدينة بنغازي بأن عمليات التصكيك تساعد في تقليل درجة سيطرة المؤسسات المالية كمزود وحيد للتمويل، مما يوفر بدائل تمويلية عديدة لتمويل مشاريع التنمية وإعادة الإعمار.

(6) يوجد إدراك لدى العاملين بالفروع والنوافذ الإسلامية في المصارف التجارية العاملة في مدينة بنغازي بأن التمويل من خلال الصكوك الإسلامية يساعد على وجود استقلالية مالية والابتعاد عن التبعية الدولية في تمويل مشاريع التنمية.

(7) يوجد إدراك لدى العاملين بالفروع والنوافذ الإسلامية في المصارف التجارية العاملة في مدينة بنغازي بأن التمويل بالصكوك الإسلامية يحتوي على صيغ مختلفة بآجال مختلفة، مما يساعد في المواءمة بين مصادر الأموال واستخداماتها بما يسهم في تقليل مخاطر عدم التماثل بين آجال الموارد واستخدامها.

(8) يوجد إدراك لدى العاملين بالفروع والنوافذ الإسلامية في المصارف التجارية العاملة في مدينة بنغازي بأنه يمكن الاعتماد على الصكوك الإسلامية في حشد الموارد المالية اللازمة لمشاريع التنمية وإعادة الإعمار بآجال زمنية مختلفة.

(9) يوجد إدراك لدى العاملين بالفروع والنوافذ الإسلامية في المصارف التجارية العاملة في مدينة بنغازي بأن التمويل بالصكوك الإسلامية يقدم أسلوباً جيداً لإدارة السيولة.

(10) لا يوجد إدراك لدى العاملين بالفروع والنوافذ الإسلامية في المصارف التجارية العاملة في مدينة بنغازي بالمساهمة التي يقدمها التمويل بالصكوك الإسلامية في توسيع الائتمان وزيادة السيولة النقدية لدى المؤسسات المالية.

(11) لا يوجد إدراك لدى العاملين بالفروع والنوافذ الإسلامية في المصارف التجارية العاملة في مدينة بنغازي بالدور الذي تلعبه الصكوك الإسلامية في جذب واستقطاب الاستثمارات الخارجية.

(12) لا يوجد إدراك لدى العاملين بالفروع والنوافذ الإسلامية في المصارف التجارية العاملة في مدينة بنغازي بأنه يمكن للحكومة الاعتماد على إصدار الصكوك كأداة لتمويل عجز الموازنة العامة بدلاً من سندات الخزانة والدين العام.

2.9 توصيات الدراسة:

بناءً على الدراسة النظرية والميدانية، والنتائج التي تم التوصل إليها، فإن الدراسة توصي بما يلي:

(1) زيادة الاهتمام بتوعية الرأي العام بدور الصكوك الإسلامية كأداة للتمويل، من خلال المحاضرات والندوات والمؤتمرات العلمية.

(2) إضافة مقررات منفصلة في أقسام التمويل والمحاسبة بالجامعات والمعاهد العليا الليبية في مجال صيغ التمويل الإسلامي.

(3) العمل على إصدار قانون ينظم اصدار وتداول الصكوك الإسلامية في ليبيا.

(4) الاستفادة من التجارب الناجحة لبعض الدول في مجال التمويل من خلال الصكوك الإسلامية، التي تأتي في مقدمتها التجربة الماليزية.

(5) ضرورة قيام المؤسسات المالية بإعداد دورات تدريبية لموظفيها في مجال الصيرفة الإسلامية بشكل عام والصكوك الإسلامية بشكل خاص.

قائمة المراجع:

أبو عمرة، محمد شحدة (2016). مدى فاعلية تطبيق صكوك الاستصناع على تنمية القطاع الصناعي في قطاع غزة. رسالة ماجستير غير منشورة. الجامعة الإسلامية. غزة.

بريكة، السعيد ومرابطي، سناء (2017). دور الصكوك الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية تجربة السودان أنموذجاً. مجلة ميلاف للبحوث والدراسات. (5). ص 183 – 197. متاح على http://www.centre-univ-mila.dz/jmrs/pdf/5edit/9.pdf (تم التحميل في: 14 مارس 2018).

خير الدين، معطى الله ورفيق، شرياق (2012). الصكوك الإسلامية كأداة لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية. الملتقى الدولي حول مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي في الفترة من 3 و4 ديسمبر 2012. ص. 236 – 262.

ديوان المحاسبة الليبي (2016). التقرير العام لسنة 2016. متاح على: http://audit.gov.ly/home/pdf/LABR-2016.pdf (تمّ التحميل في 15 مارس 2018).

السيد عيد، أحمد ماجد (2016). دراسة الاقتصاد الإسلامي بدولة الإمارات العربية المتحدة. متاح على http://www.economy.gov.ae/EconomicalReports (تم التحميل: 13 مارس 2018).

شريف، هيثم محمد حرمي (2017). صكوك التنمية (دراسة اقتصادية فقهية). دار النهضة العربية: القاهرة.

شوقي، أحمد (2019-2-29). 490 مليار دولار حجم السوق العالمية. مجلة الأهرام العربي. العدد (1190). ص 52.

صالح، فتح الرحمن (2008). دور الصكوك الإسلامية في تمويل المشروعات التنموية. مقدم إلى منتدى الصيرفة الإسلامية بيروت. متاح على: http://iefpedia.com/arab/?p=20000 (تم التحميل في 10 مارس 2018).

صالح، فتح الرحمن علي محمد (2008). دور الصكوك الإسلامية في تمويل المشروعات التنموية. ورقة مقدمة لمنتدى الصيرفة الإسلامية. بيروت. الجمهورية اللبنانية.

العبادي، عبد السلام وعربيات، وائل (2013). تمويل مشاريع الطاقة في الأردن من خلال الصكوك الإسلامية. بحث مقدم لندوة البنوك وأدوات التمويل الاسلامي في المنعقدة في العاصمة الاندونيسية جاكرتا في الفترة من 22 إلى 26 أبريل 2013.

عبدالحق، العيفة وبني عامر، زاهرة (2014). دور الصكوك الإسلامية في تمويل مشاريع البنية التحتية دراسة حالة توسيع مطار 5 ماي 1945 الدولي بسطيف. بحث مقدم للمؤتمر الدولي حول منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية في الفترة 5 و6 مايو 2014.

عبدالحق، العيفة، وبني عامر، زاهرة (2014). دور الصكوك الإسلامية في تمويل مشاريع البنى التحتية. بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي للمنتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية. متاح على: http://iefpedia.com/arab/wp-content (تم التحميل في 09 مارس 2018).

عبدالعظيم، مصطفى (2014). الإمارات تتصدر إصدارات الصكوك السيادية الدولارية في العالم. صحيفة الاتحاد. رابط الخبر http://www.alittihad.ae/details.php?id=77879&y=2014&article=full (تاريخ الزيارة: 13 مارس 2018).

العبداللطيف، عبداللطيف بن عبدالحليم (2012). صكوك الاستثمار (دراسة فقهية تأصيلية). أطروحة دكتوراة. جامعة الامام محمد بن سعود الإسلامية. السعودية.

عبدالنبي، حسام (2018). حكومة الشارقة تُصدر صكوك إجارة بـ 750 مليون دولار. صحيفة الامارات اليوم. رابط الخبر https://www.emaratalyoum.com/business/local/2014-09-11-1.708676. (تاريخ الزيارة: 15 مارس 2018).

عثماني، أحسين ومناصرية، خولة (2017). أهمية الصكوك الإسلامية في تمويل مشاريع البنية التحتية (تجارب عربية وعالمية مختارة). المجلة الاردنية في الدراسات الإسلامية. 13 (3). ص 371 – 389.

علي، بوعبدالله (2015). تطور إصدار الصكوك المالية الإسلامية في بورصة ماليزيا. مجلة العلوم الاقتصادية والتسير والعلوم التجارية. (14). ص 18 – 31.

عوجان، وليد (2015). الصكوك الإسلامية وتطبيقاتها المعاصرة. دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري: دبي.

عيد، أيمن طلب محمد الشيخ (2014). دور صكوك الاجارة في تمويل العجز في مؤسسات التعليم العالي. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة الأزهر. فلسطين.

الغنايم، قذافي عزت، الشاعر، باسل يوسف (2016). نظام عقود صكوك التمويل الإسلامي الأردني رقم (45) لسنة 2014م – دراسة تحليلية فقهية مقارنة. مجلة جامعة آل البيت. 13(2) ص 9-27. متاح على: http://repository.aabu.edu.jo/jspui/handle/123456789/1087 (تم التحميل في 14 مارس 2018).

محمد، سامي يوسف (2012). الصكوك الإسلامية بديلاً عن قروض المؤسسات الدولية (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي). دار البشير للنشر والتوزيع: القاهرة.

المنطقة الحرة لمريسة (بلا). مقترح خارطة طريق بشأن إعادة إعمار مدينة بنغازي. متاح على: http://www.efz.com.ly (تمّ التحميل في 20 مارس 2018).

ناصر، سليمان و بن زيد، ربيعة (2014). الصكوك الإسلامية كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية ومدى إمكانية الاستفادة منها في الجزائر. بحث مقدم للمؤتمر الدولي جول منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية بين الصناعة المالية التقليدية والصناعة المالية الإسلامية المنعقد في الفترة 5 و 6 مايو 2014.

نزار، سناء (2016). دور آلية التورق المصرفي والتصكيك الإسلامي في سوق رأس المال (دراسة حالة سوق رأس المال الماليزي). رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة محمد خضير بسكرة. الجزائر.

هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية AAOIFI (2017). المعايير الشرعية. منشورات هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. البحرين.

يوسف، بن عمر (2014). تقييم فاعلية الصكوك المالية الإسلامية في أسواق الأوراق المالية. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة قاصدي مرباح الجزائر.

يونس، شعيب (2014). دور الصكوك الإسلامية الحكومية في دعم القطاعات الاقتصادية. مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية.28(1).256-223. متاح على https://www.asjp.cerist.dz/en/article/12550 (تم التحميل في 14 مارس 2018).

Islamic Financial Services Industry (IFSI) (2017). Stability Report. Islamic Financial Services Industry: Kuala Lumpur. Available at: https://www.ifsb.org/docs/IFSB%20IFSI%20Stability%20Report%202017.pdf (Accessed: 6 Marsh 2018).

CIMB Islamic (2015). Malaysia Islamic Finance Report 2015.. Available at: http://www.irti.org/English/News/Documents/406.pdf. (Accessed: 13 Marsh 2018).

Thomson Reuters(2014) Zawya Sukuk Perceptions and Forecast Study. Available at: http://www.iefpedia.com/english/wp-content (Accessed: 12 Marsh 2018).